هذه التدابير حول القطاع برمته خوفا من احتمال تصاعد ساعد المقاومة وامتداده الى المستوطنات الاسرائيلية فاقدمت على بناء سياج أمن على امتداد « الخط الاخضر » حول القطاع ومن المقرر ان يكون العمل به قد انتهى في شهر آب من هذا العام . هذا علاوة على انتهائها قبل مدة بسيطة من شق طريق امني طوله ٨٠ كم على امتداد الخط الاخضر، بعد لاعمال الدورية لحماية المستوطنات الاسرائيلية من المقاومين العرب .

سياسة التهجير : من اخطر السياسات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه القطاع سياسة التهجير ، التي بدأت تمارسها في اواخر شهر تموز من هذا العام . ومما يلفت النظر ان سياسة الحزم والشدة تجاه المقاومة في القطاع تأتي دائما في اعقاب ضرب النظام الاردني للمقاومة او مصاحبته له . ففي اعقاب مجزرة ايلول قامت السلطات الاسرائيلية بحملة كبيرة طيلة شهر يناير استهدفت تصفية الوجود الفدائي في القطاع ، الا ان النتيجة كانت على عكس ما ارادت ، وخلال حملة تموز الاردنية والتي استطاع النظام الاردني فيها تصفية الوجود الفدائي في الاردن ، اقدمت السلطات الاسرائيلية على اتباع سياسة كانت تخشى من الاقدام عليها في السابق ، سياسة التهجير . ومن الجدير بالذكر ان فكرة تهجير قسم كبير من سكان القطاع الى خارج القطاع فكرة قديمة ظهرت مع اشتداد حدة الصراع بين المقاومة وقوات الاحتلال، وعبرت عن نفسها في مشاريع عدة اشهرها « مشروع رعنان غايتس » الذي يستهدف توطين ٥٠ الفا من لاجئي غزة في منطقة العريش ، وقد اكد « غايتس » في مشروعه الذي يمتد على مئتي صفحة ان القضية الاساسية هي قضية اللاجئين وان مشروعه يأتي ليحل مشاكل العمل بشكل لا يخلد توطين اللاجئين في القطاع ولا داخل اسرائيل . غير ان الحكومة رفضت مشروعه قبل عامين. وهناك مشروع آخر تقوم به هيئة تعرف باسم « صندوق الامانة للتطوير العام وتوطين اللاجئين » وقد اقامت هذه الهيئة التي يدعمها وزير المواصلات شمعون بيرس ، حتى الان في قطاع غزة الف غرفة وهنالك الف اخرى في طور البناء بغرض التخفيف من الكثافة السكانية في المخيمات . ورافقت هذه المشاريع دعوة صريحة من الصحافة الاسرائيلية بتفريغ قسم كبير من سكان القطاع للحد من النشاط الفدائي « فلو ان الحكومة تخرج من مخيمات اللاجئين في القطاع ١٥٠ الفا من السكان وتوزعهم على مدن الضفة الغربية ، فلا شك بأنه سيطرأ انخفاض كبير على اعمال الارهاب والقتل. في الضفة الغربية هنالك امكنة سكن وعمل كافية. ان تخفيف الكثافة السكانية في القطاع يساعد ايضا على رفع مستوى السكان في مخيمات اللاجئين » (هآرتس ٧١/٧/١٤) .

وفي اواخر شهر تموز قدم وزير الدفاع خطة عرفت باسمه تجمع بين المشروعين السابقين ، تستهدف تخفيف الكثافة السكانية في المخيمات ، بنقل قسم من السكان (حوالي عشرة آلاف لاجيء) الى مبان سكنية داخل القطاع والعريش تكتمل خلال ثلاثة اعوام وتقدر تكاليفها بـ ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية، كما وتعتمد على شق طرق أمنية داخل المخيمات . وقد بدأت السلطات الاسرائيلية بالفعل بتنفيذ هذه الخطة في اكبر مخيمين في القطاع ، حيث شرعت بشق الطرق الواسعة داخل الازقة وهدم البيوت المجاورة لتلك الشوارع ، واخذت تنقل العائلات التي اصبحت بدون مأوى الى منازل معدة لها في العريش ، وقد جرى ذلك في ظل احتياطات امن مشددة ووسط مظاهرات قادتها النساء ضد سياسة التهجير . وذكرت صحيفة دافار ان عددا كبيرا من العائلات التي تعرضت منازلها للهدم قد فضلت الاختفاء عن اعين السلطات الاسرائيلية ، وترتيب امورها عند اقاربها على نقلها الى العريش . وذكرت ايضا على لسان احد سكان المخيمات : « اذا كانوا يريدون ان ينقلوننا من هنا فليسألوننا اين نريد ان ننتقل . انني مستعد ان انتقل الى بيتي في حمامة » (قرية في فلسطين المحتلة) وقال آخر : « انني مستعد ان انتقل من هنا ، ولكن الى يافا » (دافار ٧١/٧/٢٩) .

والسؤال هو هل تنجح السلطات الاسرائيلية في حملتها التي رافقت حملة تصفية النظام الاردني للوجود الفدائي في الضفة الشرقية ؟ ان ذلك لامر مستبعد لسبب بسيط : **التنظيم القوي والسرية التامة والمطلقة لعناصر المقاومة وقادتها في القطاع.**

ع٠ م٠